القطن «منوفى»*

وصل هذا الصنف الآن لمرحلة هامة فى تاريخه . ونظراً لما قررته الحكومة من زراعته دون قيد فى عام ١٩٤٨ فإن من المحقق أن مساحته سترتفع حتى تبلغ رقماً قياسياً جديداً .

كانت مساحة المنوفى منذ استنباطه كما يلى :

سنة	فدان	سنة	فدان
١٩٤٢	٣٤١٨	١٩٤٥	٣٨٥٢٥
١٩٤٣	١٢٠٩٦	١٩٤٦	٦٤٨٢٦
١٩٤٤	١٤٧٨٠	١٩٤٧	١٥٧١٩

ويلاحظ من هذه الأرقام أن مساحة المنوفى زادت سنوياً زيادة مطردة حتى جاءت سنة ١٩٤٧ التى حددت فيها بقانون زراعة الصنف بقصرها على المنطقة الشمالية من الوجه البحرى ، فزرعت منه ١٥٧١٩ فداناً مقابل ١١٠٠٠ فدان زرعتها فى عام ١٩٤٦ وبذلك امتدت زراعة المنوفى وزادت بقدر ما سمح له القانون بذلك .

ولنأخذ مثالا على ذلك مساحة القطن فى مركزى دسوق وشربين حيث زرعت أكبر مساحة من المنوفى عام ١٩٤٧ ونقارنها بما زرع من الكرنك والمنوفى فى عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٧:

الصنف	دسوق		شربين	
	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٧
كرنك	١٩١٦٣	١٥٦٧٤	٢٣١٢٩	٢٣٢٠٦
منوفى	٢٥٧٢	٦٧٠١	١٢٢٠	١٧٦١

* بقلم مستر براون الاخصائى الأول بقسم تربية النباتات بوزارة الزراعة (التحرير)

ولهذه الأرقام دلالة عظيمة الأهمية من حيث إظهار أن هناك مناطق داخل محيط الكرنك يفضل زراعها الاستزادة من مساحة المنوفى عن الكرنك مع أن لهم الخيار فى زراعة أى الصنفين .

وقد ظهر من تجارب الأصناف التى تجريها وزارة الزراعة سواء فى تجارب قسم تربية النباتات أم فى تجارب قسم التجارب الزراعية أن المنوفى يعطى محصولا أوفر من الكرنك فى جميع المناطق ، وأن هذه النتيجة تكررت عدة سنوات ، وعندى أنه من غير الممكن أن تكون هذه النتيجة خاطئة .

ومع ذلك فطالما تردد القول بأن هذه النتيجة لا تتفق ورأى الزراع ، وأنهم يعتبرون الكرنك أوفر محصولا . فإذا كان الأمر كذلك فإنى أرى فى هذه الأرقام شاهداً على أن زراع بعض المناطق أخذوا يغيرون من رأيهم هذا . وفيما يلى متوسط محصول كل من الكرنك والمنوفى فى السنوات الأخيرة من واقع وزن القطن المحلوج مقوما بالأرقام الرسمية لمساحة القطن حسب بيانات قسم الإحصاء :

سنة	كرنك	منوف
١٩٤٣	٤و٦٧	٥و٣٨
١٩٤٤	٥و٠٠	٦و٩٥
١٩٤٥	٥و٠٥	٦و٥٥
١٩٤٦	٤و٢٧	٦و٥٠

على أن هذه الأرقام لا تعطى مقارنة عادلة بين محصول الصنفين ، لأن أغلبية مساحة المنوفى كانت فى أراضى جنوب الدلتا ، وهى أجود من أراضى شمالها التى زرع بها معظم الكرنك . ولكن مما يستحق التنويه مقارنة محصول الصنفين فى عام ١٩٤٧ حينما زرعت أغلبية المنوفى مثل الكرنك فى المنطقة الشمالية ، إذ كان تقدير وزارة الزراعة للمحصول أعلى فى حالة المنوفى منه فى حالة الكرنك .

وعلى ذلك أقرر هذه الحقيقة ، وهى أن المنوفى أوفر محصولا من الكرنك ، وأن هذه الحقيقة آخذة طريقها تدريجياً إلى رأى الزراع . وأعتقد أن المنوفى ستنتشر زراعته سيما فى المستقبل كلما سمح القانون بزراعته .

ومن الناحية التجارية فإن الطلب على المنوفى يزداد باطراد أكثر من الكرنك ويظهر أن بعض الغزالين يفضل المنوفى على الكرنك، لأن تيلته ليست طويلة كالكرنك، كما أن البعض الآخر يفضله لأن العقد التى فى تيلته أقل منها فى الكرنك.

ويظهر الآن أن إجمالى المنوفى الأصلى (الذى بدأ به إكثار الصنف ومنه تكون المحصول التجارى الحالى) لم يكن تام النقاوة، ولكن الطرق التى اتبعت فى تكرار عمليات الانتخاب أدت إلى تحسين تيلته لدرجة أن أرقام الغزل للأقطان الناتجة من نواة المنوفى فى الوقت الحاضر أعلى من أرقام غزل أقطان المنوفى التجارى بدرجة جعلتها تقرب من أرقام غزل الكرنك، كما يتضح ذلك من أرقام الغزل التالية لمحصول سنة ١٩٤٧ :

الأصناف	أرقام الغزل	الأصناف	أرقام الغزل
الكرنك التجارى	٢٨٧٠	منوفى من نواة ١٩٤٦	٢٨٠٠
المنوفى التجارى	٢٥٥٠	منوفى من نواة ١٩٤٧	٢٨١٥
منوفى من نواة ١٩٤٥	٢٦٩٥		

وقد أعطت عينات ممثلة للصنفين من رتبة فولى جود أرقام الغزل التالية وهى تمثل متوسط محصول السنوات من ١٩٤٣ — ١٩٤٦ :

الأصناف	أرقام الغزل	الأصناف	أرقام الغزل
الكرنك	٢٧٩٤	المنوفى	٢٥٨٠

ومما يستحق الذكر أن محطة اختبارات الغزل بالجيزة وفراز القسم كلاهما ينظر نظرة طيبة للمنوفى الناتج من النواة الحالية.

ولا أجد ما يدعو للأسف على تحسين قطن «منوفى» على أنى أرى من المرغوب فيه

بيع بالات من المنوفى معدة للاختبار لعدد من الغزالين فى مختلف أنحاء العالم ممن يستخدمون صنفى الكرنك والمنوفى .

إن تحسين المنوفى واختفاء قطن جيزة ٧ سيحدثان فراغاً فى كمية الأقطان المصرية المتوسطة التيلة ، ذلك بأن جيزه ٣٠ قيمته الغزلية ٢٢٠٠ وجيزه ٢٣ ٢٣٠٠ بينما جيزه ٧ فى أنقى حالاته بلغت قيمته الغزليـــة ٢٥٠٠ . ومع ذلك فلدينا تحت الاختبار عدة أصناف جديدة جذابة تقرب قيمة تيلتهـا الغزلية من مستوى ٢٥٠٠ المذكور .